

# الاستجابة لكوفيد-19



## الاستجابة الاستراتيجية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للتصدي لأزمة كوفيد-19

حزيران/يونيه 2020

### الغرض والنطاق

في سياق تبيان الاستجابة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للتصدي لكوفيد-19، تحدد هذه الوثيقة القضايا والأولويات الرئيسية ذات الصلة بولاية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط). وستمثل الإجراءات التي يتخذها برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط بشأن كوفيد-19 جزءاً من الاستجابة العالمية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع التركيز على منطقة البحر الأبيض المتوسط وخصوصياتها.

وتنظم تفاصيل الوثيقة حول العناصر المبينة في ورقة استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتصدي لكوفيد-19 "العمل مع البيئة لحماية البشر"، وهي: (1) مرحلة الطوارئ الطبية والإنسانية؛ (2) التغيير التحويلي للطبيعة والناس؛ (3) الاستثمار من أجل إعادة البناء بشكل أفضل؛ (4) تحديث الإدارة البيئية العالمية، مع التركيز على العناصر المتعلقة بالإطار القانوني وإطار السياسات لنظام اتفاقية برشلونة التي رعتها خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج البيئة.

وينبغي قراءة هذه الوثيقة أيضاً في سياق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الآثار الاجتماعية-الاقتصادية المترتبة على كوفيد-19، وإطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن الاستجابة الاجتماعية-الاقتصادية الفورية للأزمة وتأثيرها.

وسيستند تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المحددة في هذه الوثيقة إلى الشراكات والتنسيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية، بما في ذلك في المقام الأول الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، وكذلك اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم، واتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الأغذية والزراعة/الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة الصحة العالمية، والاتفاق المتعلق بحفظ الحوتيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، والشركاء غير الحكوميين لبرنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط.

وفي مرحلة لاحقة، سيقم نظام برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط ما هي إجراءات الاستجابة ذات الأولوية التي يمكن تحقيقها من خلال برنامج عمله المعتمد وأنشطته القائمة، ربما بإدخال تعديلات طفيفة و/أو بإعادة توجيهات بسيطة، وما هي الإجراءات التي تتطلب إدراج أنشطة جديدة في الإطار المتعلق بالاستراتيجية وبرنامج العمل المقبلين للأجل المتوسط.

## عناصر بناء الاستجابة لكوفيد-19

### العنصر 1: مرحلة الطوارئ الطبية والإنسانية

يتطلب التصدي السليم لكوفيد-19 استجابة كافية في مجال إدارة النفايات للتعامل مع زيادة الكميات المطروحة من المواد البلاستيكية ومعدات الوقاية الشخصية التي تستخدم مرة واحدة.

ويزداد ظهور آثار أزمة كوفيد-19 بشكل متزايد في مجال إدارة النفايات. فعلى سبيل المثال، تنتشر أقنعة الوجه التي تُطرح بعد الاستخدام على نطاق واسع وهي مصنوعة في الغالب من البولي إيثيلين - وهو البلاستيك الذي يتعذر تحلله الكامل في الطبيعة.

ويوفر البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية الإطار القانوني لمنع النفايات والتقليل منها وتقييمها وضبطها، بما في ذلك المواد البلاستيكية في البحر الأبيض المتوسط. وستعالج استجابة برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط المسائل التالية ذات الأولوية:

- ضمان إدارة النفايات البلدية والطبية الملوثة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً، وبالتالي تجنب ما يتعلق بذلك من تصريف المواد الملوثة في البحر والمناطق الساحلية المعنية، وخاصة معدات الوقاية الشخصية التي تُطرح بعد الاستخدام (مثل الأقنعة والقفازات والعباءات).
- وبهدف الحد من إنتاج النفايات الطبية: تشجيع استخدام المواد القابلة لإعادة الاستخدام، قدر الإمكان، وتشجيع عدم الإفراط في استخدام المواد التي تستخدم مرة واحدة عندما لا يكون ذلك إلزامياً بناء على توصيات منظمة الصحة العالمية و/أو توجيهات السلطة الصحية الوطنية المعنية.
- تعزيز التدابير الوقائية للتقليل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر انحباس الأحياء البرية أو اشتباكها في هذه المواد.
- التخفيف من الآثار المحتملة على العمليات والقواعد الوطنية المطبقة في مجال إعادة تدوير النفايات البلاستيكية، فقد تُعفى بعض المواد المنزلية من إعادة التدوير بسبب مخاطر التلوث. والرفع المحتمل للقواعد التنظيمية والتدابير المتعلقة بالأكياس البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة (مثل الحظر أو الضرائب) في إطار جهود الوقاية من كوفيد-19، يمثل أمراً محتملاً ويتطلب مزيداً من الاهتمام. وينبغي مراعاة النظم القوية للفصل بين النفايات وجمعها وإدارتها عند تنفيذ الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية وتنفيذ التنقيح المقرر لها.
- ضمان التفاعل مع العمليات العالمية ذات الصلة والإسهام فيها في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومنظمة الصحة العالمية، ولا سيما تلك العمليات المتعلقة بوضع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات لإدارة النفايات الطبية.
- تقييم المخاطر المرتبطة بالتلوث المحتمل للمناطق البحرية والساحلية من خلال مصبات مياه الصرف. ويلزم إجراء تحليلات محددة لتحديد البقايا المحتملة لكوفيد-19 التي تنتقل إلى البحر عن طريق مياه الصرف الصحي المعالجة، وتقييم أي إمكانية لانتقالها عبر سلسلة التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقييم استخدام مياه الصرف الصحي غير المعالجة لأغراض الري في بعض بلدان البحر المتوسط، وذلك من منظور كوفيد-19 من أجل التصدي لأي مخاطر محتملة.
- مواصلة العمليات الجارية بشأن وضع و/أو تحديث الإطار القانوني والتنظيمي لبرنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط، بما في ذلك تحديث مرفقات البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية ووضع خطط إقليمية جديدة/محدثة (بشأن النفايات البلدية، وإدارة الحماة، والقمامة البحرية، وما إلى ذلك). وسينظر هذا المسعى في هذه العناصر بهدف إدراج أحكام للنفايات البلدية والطبية الملوثة، حسب الاقتضاء، وتحليل مياه الصرف الصحي من أجل معالجة قضايا التلوث المحتملة.

- تعزيز الجهود الرامية إلى إغلاق جميع المواقع القائمة على الأرض لدفن النفايات بصورة غير قانونية ومنع أي ممارسات ناشئة لإلقاء النفايات الطبية على الشواطئ وفي البحر والأنهار وفقاً لأحكام الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية.
- معالجة أثر زيادة الطلب على منتجات و مواد التنظيف والمطهرات وإنتاجها، بما في ذلك الإدخال السريع للمطهرات الجديدة في السوق، في سياق تنفيذ البروتوكولات المتعلقة بالتلوث من اتفاقية برشلونة. والهدف من ذلك هو ضمان استخدامها على النحو السليم وكذلك تقييم ومنع أي آثار محتملة على البيئة البحرية والساحلية.
- استكشاف الروابط مع بروتوكول النفايات الخطرة، بالتعاون مع اتفاقيات بازل وروتريام واستكهولم، بغية تشجيع تصديق المزيد من الأطراف المتعاقدة على البروتوكول ودعمها في بناء القدرات من أجل وضع قوائم الجرد الوطنية للنفايات الخطرة والتخلص منها وإدارتها بصورة سليمة بيئياً.

## العنصر 2: التغيير التحولي للطبيعة والناس

### 2 ألف - تحسين فهم التهديدات الحيوانية المصدر والتصدي لها

يذكر كوفيد-19 بأهمية تحسين فهم المخاطر المحتملة لانتقال الأمراض الحيوانية المصدر من الأنواع البحرية (بما في ذلك الأنواع واسعة الهجرة، مثل الطيور والثدييات البحرية) إلى البشر، بما في ذلك مسارات الانتقال، والاستجابة المناسبة للأمراض الحيوانية المصدر.

ويمثل بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي الأساس القانوني الرئيسي لهذا العمل في نظام برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط-اتفاقية برشلونة. وفي هذا الصدد، ستراعي الاعتبارات المذكورة آنفاً في وضع برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، بحيث تؤخذ في الاعتبار أيضاً الطريقة التي تعالج بها القضايا ذات الصلة على الصعيد العالمي؛ من وضع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي إلى تبيان استجابة برنامج البيئة، بما في ذلك وضع برنامج المخاطر الحيوانية المصدر والاستجابة لها، وخطط العمل الوطنية للتقليل من المخاطر الحيوانية المصدر، وزيادة الطموح والالتزام بأهداف التنوع البيولوجي العالمية الجديدة.

وستعالج استجابة برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط المسائل التالية ذات الأولوية:

- دراسة ضرورة إعادة تقييم خطط العمل بشأن الأنواع الرئيسية (خاصة الثدييات البحرية، والطيور البحرية، والسلاحف البحرية) والموائل في إطار بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي، وتنقيحها، إذا لزم الأمر، من أجل التصدي للقضايا المذكورة أعلاه.
- وبالنظر إلى أن الصيد غير القانوني للأنواع البحرية والتجارة غير القانونية فيها لا يزالان يحدثان في البحر الأبيض المتوسط، تحسين تقييم وفهم إمكانية انتقال مسببات الأمراض والأمراض من الأنواع البحرية إلى البشر، فضلاً عن تعزيز تدابير الإنفاذ والرقابة على الصيد غير القانوني، بالتعاون الوثيق مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.
- استكشاف وإقامة روابط مع تنفيذ البروتوكول المعني بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، وتحديدًا فيما يتعلق بإدارة الأنشطة البشرية التي تؤثر على سلامة وأمن مسارات الحياة البرية ومنتجاتها، بما في ذلك التعدي على الموائل وتدميرها وتفتيت المواقع الطبيعية. ويمكن تعميم مراعاة التنوع البيولوجي والشواغل المتعلقة بالصحة البشرية في الأنشطة البحرية والساحلية وفي التخطيط والتنمية من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري استناداً إلى النظم الإيكولوجية.
- ويمكن لتقييم آثار الأنشطة البشرية على إضفاء الطابع الاصطناعي على المناطق الساحلية أن يستند إلى المؤشر المرشح 25 بشأن تغير استخدام الأراضي في إطار برنامج التقييم والرصد المتكاملين في البحر الأبيض المتوسط

التابع لبرنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط. وعلى الرغم من أن هذا المؤشر لا يزال مؤشراً مرشحاً، ويجري بالتالي رصده على أساس طوعي، فإن الاستجابة لكوفيد-19 تستدعي تعزيز معارف الخبراء والتقدم العلمي بغية تطويره لكي يصبح مؤشراً مشتركاً، يكون رصده إلزامياً في إطار برنامج التقييم والرصد المتكاملين.

## 2 باء- تحسين الفهم للفقر والروابط بين البشر والبيئة في المجالات الصحية

يمثل تقييم الروابط بين البيئة والصحة البشرية عنصراً وثيق الصلة بعمل برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط:

- ❖ ويوفر بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي الأساس القانوني لدعم الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، حيث تنص أحكامه صراحة على النظر في المخاطر والآثار المحتملة المترتبة على الصحة البشرية نتيجة للتلوث (الفقرة 1 من المادة 7، والفرع ألف من المرفق الأول، والفرع هاء من المرفق الثاني). وأقيمت شراكة قوية على هذا الأساس بين البرنامج المنسق لمراقبة ودراسة التلوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنظمة الصحة العالمية، وأنشئت وحدة تابعة لمنظمة الصحة العالمية داخل الأمانة تركز على تقييم المخاطر المترتبة على الصحة البشرية نتيجة للتلوث البحري من المصادر البرية والاستجابات لتلك المخاطر. وخلال العقد الماضي، أنهى هذا الشكل من التعاون مع منظمة الصحة العالمية، وعانى العمل في هذا الميدان نتيجة لذلك. وتوفر الاستجابة لأزمة كوفيد-19 فرصة لإعادة بناء هذا التعاون على أساس البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية.
- ❖ وسيعمل بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي كأداة لمعالجة الروابط بين الصحة البشرية وحالة التنوع البيولوجي البحري والساحلي، بما في ذلك تقييم المسارات المحتملة لانتقال الأمراض البشرية، والمخاطر المحتملة المترتبة على صحة الإنسان من إدخال الأنواع غير المحلية والأنواع المعدلة وراثياً، وكذلك من الاتجار بالأحياء البرية.

وستعالج استجابة برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط المسائل التالية ذات الأولوية:

- في إطار تنفيذ البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية والخطط الإقليمية ذات الصلة: إيلاء الاعتبار الواجب للمخاطر المحتملة المترتبة على الصحة البشرية من زيادة استخدام المواد التي تستخدم مرة واحدة والمواد الكيميائية المعقمة، وكذلك منتجات التنظيف والمطهرات. وقد يستتبع ذلك احتمال إدراج مواد جديدة في قائمة البحر الأبيض المتوسط للملوثات ذات الأولوية وفي برنامج التقييم والرصد المتكاملين.
- النظر في إمكانية عمل القمامة البلاستيكية كمادة تحتية لنقل وانتشار مسببات الأمراض والفيروسات وذلك في إطار الجهود المنشطة التي تبذل لمنع وتقليل القمامة البلاستيكية البحرية؛ ومعالجة الثغرات المعرفية في هذا المجال بالتعاون مع المؤسسات العلمية.
- استكشاف تقييم الآثار المحتملة للفيروسات والمواد الكيميائية الجديدة/الناشئة المستخدمة للوقاية منه، والمترتبة على جودة مياه الاستحمام والشواطئ في البحر الأبيض المتوسط.
- بالإضافة إلى تنفيذ خريطة الطريق لمنطقة مراقبة انبعاثات أكاسيد الكبريت في البحر الأبيض المتوسط (Med SO<sub>x</sub> ECA) ربط استراتيجية البحر الأبيض المتوسط لما بعد العام 2021 فيما يتعلق بمنع التلوث البحري الناجم عن السفن والتصدي له، التي يجري إعدادها في فترة السنتين 2020-2021، مع الاستجابة لكوفيد-19. وفي هذا السياق، ينبغي أيضاً النظر في التدابير التي تتخذ في المستقبل للحد من انبعاث المواد الضارة الأخرى من السفن، مثل أكاسيد النيتروجين. ومن المقرر مواصلة تقييم التلوث الجوي (المرتبط بالنقل البحري) بوصفه عاملاً يؤدي إلى تفاقم التأثيرات الضارة على صحة الإنسان وأمراض الجهاز التنفسي. وأبرز فيروس كوفيد-19 الروابط بين تلوث الهواء وصحة الإنسان، فالأفراد المعرضون لمستويات أكبر من تلوث الهواء هم أكثر عرضة للتضرر بالأمراض المنقولة عن طريق الهواء وآثارها الفسيولوجية مثل تعرية الأنسجة التنفسية.

## معلومات أساسية عن منطقة مراقبة انبعاثات أكاسيد الكبريت

على الصعيد العالمي، ومن خلال اللوائح التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية، تم تخفيض الحد الأقصى للكبريت في زيت الوقود المستخدم على متن السفن العاملة خارج مناطق مراقبة الانبعاثات المحددة إلى 0,50 في المائة (الكتلة مقابل الكتلة) منذ 1 كانون الثاني/يناير 2020. وتنتظر منطقة البحر الأبيض المتوسط في خطوة أبعد من ذلك باستكشاف إمكانية تعيين البحر الأبيض المتوسط ككل، كمنطقة لمراقبة انبعاثات أكاسيد الكبريت (MED SO<sub>x</sub> ECA)، مع تطبيق شروط خاصة لتخفيض الانبعاثات من السفن وفقاً لخريطة الطريق التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين. ووفقاً لدراسة للتقنية والجوى التي أجراها المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (REMPEC)، فإن منطقة مراقبة انبعاثات أكاسيد الكبريت في البحر المتوسط من شأنها أن تخفض الانبعاثات بنسبة 78,7 في المائة بالنسبة لأكاسيد الكبريت وبنسبة 23,7 في المائة بالنسبة للجسيمات الدقيقة ذات القطر 2,5 ميكرومتر (PM<sub>2.5</sub>)، عند مقارنتها بالحد العالمي للكبريت (0,50 في المائة كتلة مقابل كتلة)، الأمر الذي يسهم إيجابياً في الصحة البشرية.

- تقييم وتقليل الآثار المترتبة على الأنواع البحرية والساحلية الرئيسية نتيجة للمواد الكيميائية الجديدة/الناشئة الموجودة في منتجات التنظيف والمطهرات التي تستخدم للوقاية من كوفيد-19، بوسائل منها تعزيز الممارسات الجيدة بشأن استخدامها والتخلص منها.
  - الدعوة إلى تعزيز شبكات المناطق المشمولة بحماية خاصة التي تحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط (SPAMIS) والمناطق البحرية المحمية (MPAs) على أساس الدور الذي تؤديه في دعم سلامة البيئة ورفاه الإنسان والاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي
- وينبغي أن تستند هذه الإجراءات إلى أساس قوي من الأدلة والبحوث العلمية. ومع مراعاة الموارد المحدودة المتاحة لنظام برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط من أجل إجراء مثل هذه الدراسات المتخصصة، من المهم تحديد الشراكات والشبكات الجديدة أو تعزيز تلك القائمة منها بالمؤسسات العلمية والبحثية والوكالات المتخصصة الأخرى، وخاصة منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك هياكلها المعنية بتقييم التأثير بالمخاطر والتعرض لها وإدارتها، على النحو الذي أبرز في بداية هذا الفصل. وبالإضافة إلى ذلك:
- سيؤدي عمل مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء التابع لبرنامج البيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بشأن الرقابة والاستشراف للبيئة والتنمية دوراً محورياً في تقييم الروابط بين البيئة والصحة البشرية. وجرى تناول هذه الروابط في تقرير حالة البيئة والتنمية وسيجري تحليلها بشكل إضافي في إطار الدراسة الاستشرافية لمستقبل البحر الأبيض المتوسط لعام 2050 (MED 2050) ويمكن لمشاركة برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط في تنفيذ عقد الأمم المتحدة المعني بعلم المحيطات أن تيسر اتخاذ إجراءات في هذا المجال.
  - سيبحث برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط الموارد المائية ويعزز العلم التشاركي باعتباره مصدراً هاماً للمعلومات، بما في ذلك الإبلاغ عن الظواهر غير العادية التي تُصادف في البيئة البحرية والساحلية. وستبذل الجهود في هذا المجال من خلال مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال (INFO/RAC).

## 2 جيم- إجاز التقدّم بشأن المناخ والتنوع البيولوجي والأزمات الكيمائية

يشمل التغيير التحولي كفالة اتباع نهج طموح لحماية نظم الدعم البيئية في المجالات الرئيسية، بما في ذلك المناخ والتنوع البيولوجي والمواد الكيمائية. وجميع هذه المجالات تقع ضمن نطاق ولاية خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج البيئة ودورها الرئيسي في الحفاظ على النظم الإيكولوجية السليمة والنشطة في البحر الأبيض المتوسط وسواحلها.

وقد تثير أزمة كوفيد-19 مخاطر ضعف التنظيم والإنفاذ البيئيين في الحالات التي لا تُدمج فيها الاستجابات لحالات الطوارئ على نحو كاف مع حماية البيئة بوصفها بعداً هاماً. ويمكن لاستجابة برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط أن تعالج الطبيعة المتعددة الأوجه للتحدي من خلال الإطار الاستراتيجي والبرنامجي، والصكوك القانونية والتنظيمية، وتدابير السياسات، وأنشطة الرصد والتقييم، فضلاً عن بناء القدرات.

وستعالج استجابة برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط المسائل التالية ذات الأولوية:

- تعزيز جهودها لضمان الإبقاء على التزامات الأطراف المتعاقدة وإجرائاتها وتعزيزها من خلال هيكل وعمليات الحوكمة لاتفاقية برشلونة، والدعوة بمشاركة شركاء خطة عمل البحر المتوسط والمجتمع المدني. وتتيح فترة ما بعد كوفيد-19 فرصة لتعزيز القانون البيئي وتنفيذه وإنفاذه، وبالتالي ينبغي لصانعي القرارات والمجتمع المدني استخدامها لدفع جدول الأعمال البيئي بمقترحات ملموسة، تؤيدها تقييمات قوية تشمل الروابط بين البيئة والصحة البشرية. وسيولى الاهتمام للتشجيع على إيجاد الحلول القائمة على الطبيعة وإدارة الضغوط، وتعزيز الإنفاذ فيما يتعلق بإبقاء النفايات بصورة غير قانونية، ودعم الإدارة السليمة بيئياً للنفايات البلدية بما فيها النفايات الطبية، ومنع التدهور غير القانوني للنظم الإيكولوجية، وإبراز أهمية استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة (ويرتبط ذلك بعقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية).
- التصدي للعناصر الرئيسية والقضايا الناشئة التي أثرت خلال أزمة كوفيد-19 عند وضع الاستراتيجية المقبلة للأجل المتوسط 2022-2027، التي ستحدد رؤية خطة عمل البحر المتوسط وأولوياتها.
- النظر في القضايا الناشئة المتعلقة بالتلوث، بما في ذلك زيادة النفايات الطبية وانتشار استخدام المواد الكيمائية للوقاية من كوفيد-19، في إطار العمل الجاري على تحديث مرفقات البروتوكولات المتعلقة بالتلوث.
- إعادة توجيه تطوير أو تحديث عدد من الأدوات التنظيمية وأدوات السياسة العامة في فترة السنتين الحالية لكي تراعي بالكامل المسائل والضغوط الناشئة التي أثارها الجائحة. وتشمل الصكوك القانونية الوثيقة الصلة ما يلي:
  - برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020 لحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في البحر الأبيض المتوسط (Post-2020 SAP BIO)؛
  - الخطط الإقليمية الجديدة/المحدثة في إطار البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية (الخطة الإقليمية لمعالجة مياه الصرف البلدية؛ الخطة الإقليمية بشأن إدارة حمأة الصرف الصحي؛ الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية) والمبادئ التوجيهية ذات الصلة؛
  - الاستراتيجية الإقليمية لمنع تلوث البحار من السفن والاستجابة له.
  - تقييم منتصف المدة للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة ولخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين؛
  - خطط عمل جديدة/محدثة لأنواع والموائل؛
  - مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تنمية الأعمال المراعية للبيئة والقائمة على التدوير في البحر الأبيض المتوسط.

- الاستعراض والتحديث (حيثما ينطبق ذلك) لبرامج الرصد في إطار البرنامج الطموح للرصد والتقييم المتكاملين الذي ينفذه برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط من أجل التناول المناسب للملوثات الجديدة/الناشئة التي نتجت عن الاستجابة لكوفيد-19، وتوثر على البيئة البحرية والصحة البشرية على حد سواء، بما في ذلك تحديد مسارات تلك الملوثات. وفي هذا الصدد، قد يلزم تحديث قائمة الملوثات ذات الأولوية لبرنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط، وذلك بهدف إدماج هذه العناصر.
- النظر في آثار كوفيد-19 على نواتج التقييم المقبلة الصادرة عن برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط والمتعلقة بالبيئة البحرية والساحلية، فضلاً عن الجوانب الاجتماعية-الاقتصادية. وسيتناول تقرير حالة الجودة للبحر الأبيض المتوسط لعام 2023 (2023 Med QSR) العناصر التي أبرزت أعلاه فيما يتعلق بالنفايات البلدية والطبية، والنفايات الخطرة، وإلقاء النفايات على نحو غير قانوني وغير منضبط، وظهور المواد الكيميائية الجديدة/الناشئة، والتأثيرات على حالة الأنواع والموائل البحرية والساحلية الرئيسية، والروابط بين الصحة البشرية وسلامة البيئة. وسينصب التركيز أيضاً على العوامل المحركة للضغط، بما في ذلك تقييم ما إذا كانت حالة البيئة البحرية والساحلية قد تأثرت بانخفاض الأنشطة البشرية خلال الأشهر الأولى من الجائحة، ومدى هذا الأثر. وكذلك ستتناول الدراسة الاستشرافية لمستقبل البحر الأبيض المتوسط لعام 2050 مسائل ذات صلة بكوفيد-19 في إطار تحليل للمنظور والسيناريو.
- تقييم الآثار الاجتماعية-الاقتصادية الناجمة عن أزمة كوفيد-19 مع التركيز على القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الخاصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك السياحة والنقل البحري وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، فضلاً عن الآثار الاجتماعية-الاقتصادية على المناطق البحرية المحمية. وفي هذا الصدد، سيكون العمل الذي يضطلع به مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء التابع لبرنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط مفيداً في الحصول على نظرات متعمقة قيمة. وكذلك ستقدم خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج البيئة الدعم للأطراف المتعاقدة في إجراء تقييمات اجتماعية-اقتصادية على الصعيد الوطني تركز قدر الإمكان على آثار كوفيد-19.
- ونظراً لأهمية بذل جهود إضافية على المستوى الوطني: استكشاف إمكانية تقديم المزيد من الدعم وبناء القدرات للأطراف المتعاقدة في تنفيذ وإنفاذ الإطار القانوني والتنظيمي لنظام اتفاقية برشلونة-برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة النفايات الطبية والتخلص منها وإلقاء النفايات بصورة غير قانونية. وفي هذا الصدد، سيتم تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة وتقوية المشاركة في مبادرة أفق 2020.

### العنصر 3: الاستثمار من أجل إعادة البناء بشكل أفضل

مثلما أبرز في استجابة برنامج البيئة لكوفيد-19، توفر مجموعات الحوافز المالية فرصة لبدء انتعاش تحويلي ومراع للبيئة مع إيجاد وظائف رفيقة بالبيئة وإعادة البناء بشكل أفضل، وتحديدًا عن طريق تسريع النهج المتكاملة التي تراعي دورة الحياة بأكملها. وستحفز خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج البيئة الإجراءات المتخذة في هذا الاتجاه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ضمن إطارها القانوني والسياساتي بما في ذلك تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين واقتصاد التدوير، والوظائف الرفيعة بالبيئة، والطاقة البحرية المتجددة، والسياحة المستدامة، والحلول القائمة على الطبيعة، والانتقال إلى الاقتصاد الأزرق المستدام.

وقدم إعلان نابولي الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الحادي والعشرين (COP21)، نابولي، إيطاليا، 2-5 ديسمبر 2019) توافقاً إقليمياً في الآراء حول أهمية تحريك الازدهار الاقتصادي والمساهمة في استقرار المنطقة من خلال توفير الوظائف الرفيعة بالبيئة وفرص الابتكار مع الاحترام الكامل لحماية البيئة، واتباع نهج التدوير ونمط الحوكمة الرشيدة. وتعتزم خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج البيئة البناء على هذا التوافق في الآراء من أجل ضمان أن يكون الانتعاش من جائحة كوفيد-19 قائماً بالكامل على مبادئ حماية البيئة والتنمية المستدامة.

وكذلك ستتطوي إعادة البناء بشكل أفضل على استخدام الأطراف المتعاقدة للسكر القائمة التي تشجعها اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها على نحو فعال، بما في ذلك التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم الأثر البيئي للاستثمارات. ويمكن أن تمثل خيارات السياسات المالية الرفيعة بالبيئة<sup>(1)</sup> دوافع قوية لتوجيه الإجراءات نحو استراتيجيات قائمة على الطبيعة ومحايدة مناخياً.

وبالنظر إلى إعادة البناء بشكل أفضل، ينبغي وضع الإنتاج والاستهلاك المستدامين في صميم الانتعاش بعد أزمة كوفيد. فالتدابير المتخذة لمواجهة الجائحة أدت إلى امتناع الناس عن الممارسات السلبية السابقة أو إلى تغييرها واستبدالها، لا سيما في مجالات مثل النظافة الصحية، وتوفير الغذاء، والتنقل، والتسوق، والترفيه، والعمل المنزلي.

وقد يضع السلوك الفاضل الذي شهدناه خلال الجائحة أساساً لتوسيع نطاق اعتماد الإنتاج والاستهلاك المستدامين والأخذ بهما كجزء من نمط حياة طبيعي جديد رفيع بالبيئة. وقد وفرت الحالة الاستثنائية الدلائل على أن هذا ممكن شريطة توافر الحوافز والظروف المناسبة. وسيؤدي تنفيذ خطة العمل الإقليمية بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى انتعاش رفيع بالبيئة من خلال ترسيخ الظروف المناسبة للممارسات التي تعتبر مستدامة لكي تصبح "نمطاً طبيعياً جديداً".

وستعالج استجابة برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط المسائل التالية ذات الأولوية:

- النظر في الآثار المترتبة على كوفيد-19 في عملية تقييم منتصف المدة لخطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وللاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، وكذلك في تطوير الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة للفترة 2022-2027. وكذلك ستُنابع عن كثب التطورات العالمية المتعلقة باستخدام أكثر تدبراً وتنسيقاً لمصطلحات الإنتاج والاستهلاك المستدامين، لأن ذلك يمكن أن يدعم الجمع بين المجموعات المشتتة حالياً التي تعمل على اقتصاد التدوير المراعي للبيئة، والنمو المراعي للبيئة، والانتقال إلى الإنتاج والاستهلاك المستدامين على نحو يشمل الجميع.
- النظر في الصلات المحتملة بين جهود الإنعاش واتفاق باريس. وقد يُنظر أيضاً في المساهمات المحددة وطنياً في الاستراتيجية المتوسطة الأجل المحددة في سياق الإطار الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ في المناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط. وينبغي في هذا الصدد دعم الفرص المتاحة لإيجاد حلول قائمة على الطبيعة، وإصلاح النظم الإيكولوجية، وترسيخ وسائل حماية التنوع البيولوجي، والبنى التحتية المراعية للبيئة التي تتبناها خطط الإنعاش المتعلقة بكوفيد-19.
- ومن المتوقع أن يضع كوفيد-19 ضغوطاً إضافية على قطاع المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي يواجه بالفعل تحديات كبيرة، بما في ذلك زيادة الطلب على إمدادات المياه من أجل تطبيق تدابير النظافة الصحية التي أوصت بها السلطات الصحية إلى جانب احتمال انخفاض الاستثمارات الرأسمالية وإيرادات الخدمات العامة. وفي هذا السياق، ومع مراعاة آثار تغير المناخ على الموارد المائية في المنطقة، فإن فترة ما بعد كوفيد-19 تتطلب زيادة فعالية نظم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وإدماج ذلك في خطط التكيف مع تغير المناخ. ومن المقرر أن تعالج هذه العناصر في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2027، في إطار البروتوكول المعني بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، الذي يمكن أن يوفر أساساً قانونياً لتكامل إدارة المياه والتكيف مع تغير المناخ من خلال الاستراتيجيات الوطنية لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وخطط وبرامج التنفيذ الساحلية. وينبغي استكشاف فرص الحصول على الدعم المالي، بوسائل منها الصندوق الأخضر للمناخ، سعياً لتحقيق هذا الهدف.
- تقييم آثار أزمة كوفيد-19 على السياحة، أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بوسائل منها إيلاء الاعتبار الواجب للمعايير المختلفة المستخدمة لتقييم قدرة الاستيعاب، وذلك لكفالة المسافة والسلوك الآمنين، وتشجيع أشكال أكثر استدامة للسياحة.

(1) مثلاً، جعل نفاذ الإعانات أو التمويل المتعلقين بالإنعاش مشروطين بتنفيذ معايير الاستدامة والضمانات البيئية المحددة.



- وضع مخططات جديدة بشأن التهيئة العمرانية والتنمية الحضرية لضمان مساحات مفتوحة وأكثر اخضراراً وتعزيز الحلول القائمة على الطبيعة والبنى التحتية الخضراء والزرقاء، وما إلى ذلك. وتشكل الخطط والبرامج الساحلية، على النحو المنصوص عليه في المادة 18 من البروتوكول المعني بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، أدوات ملائمة يمكن استخدامها في هذا المجال.
- تعزيز المناطق المشمولة بحماية خاصة التي تحظى باهتمام دول البحر المتوسط/المناطق البحرية المحمية وغيرها من تدابير الحفاظ الفعالة القائمة على المناطق كجزء من خطط إعادة البناء بشكل أفضل، لأن تأثيرها لا يقتصر على حفظ النظام الإيكولوجي فحسب، بل يمكنها أن تسهم أيضاً في استمرار الأنشطة المدرة للدخل التي تفيد المجتمعات المحلية وتخلق فرص عمل مستدامة إضافية.
- ضمان أن تقوم الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل على تحليلات اجتماعية واقتصادية متينة. ويمكن لتقرير حالة البيئة والتنمية المقبل أن يعمل كأساس لبناء إجراءات برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط في هذا الصدد، فهو يوفر أحدث وأشمل قاعدة معرفية بشأن البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وسيُنظر أيضاً في المزيد من الإدماج للتقييم الاجتماعي-الاقتصادي في أنشطة برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط، وذلك مثلاً من خلال عنصر شامل يتناول التقييم الاجتماعي-الاقتصادي لجميع الأنشطة الرئيسية في الاستراتيجية المقبلة للأجل المتوسط.
- تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني: ينبغي إجراء المشاورات لمناقشة القضايا والاستجابات المشتركة. ويمكن استخدام المناير القائمة لبرنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط لنشر آخر المعلومات المستجدة والترويج لأفضل الممارسات من مختلف أنحاء المنطقة.
- رعاية الشراكات الشاملة والتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية المعنية كشرط مسبق لاستجابة فعالة على نطاق المنطقة. وستتسم مشاركة القطاع الخاص بأهمية حاسمة بالنظر إلى تعزيز الممارسات المستدامة ونهج دورة الحياة، وزيادة عرض المنتجات والخدمات المستدامة، ودعم الأعمال التجارية وريادة الأعمال الرفيعة بالبيئة. ويتبنى النماذج المستدامة والدائرية، يمكن للأعمال التجارية أن تفصل النشاط الاقتصادي عن استهلاك المواد الخام المعرضة لمخاطر المناخ وغيرها من الأزمات والصدمات، وبناء سلاسل توريد أكثر تنوعاً وتوزيعاً ومرونة وقدرة على الصمود. وستسهم في هذا المجهود الضروري الجهود التي يبذلها مركز الأنشطة الإقليمية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين فيما يتعلق بتنمية الشراكات الوطنية التي تقودها منظمات دعم الأعمال في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من أجل دعم تطوير الأعمال الرفيعة بالبيئة والقائمة على التدوير(مبادرة التحول إلى اقتصاد التدوير في البحر المتوسط/سويتشسميد SwitchMed). وسيُستخدم المقرر الذي صدر مؤخراً في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن وضع مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال التجارية الرفيعة بالبيئة والقائمة على التدوير وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة، كأساس في هذا الصدد، وسيراعي تنفيذه الآثار المترتبة على أزمة كوفيد-19.
- النظر على سبيل الأولوية في تحسين واستخدام الأدوات الاقتصادية التي تهدف إلى الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد البحرية والساحلية بالتعاون مع الجهات الفاعلة المعنية.

#### العنصر 4: تحديث الإدارة البيئية العالمية

تتيح أزمة كوفيد-19 فرصة لإعادة تقييم طرق عملنا التقليدية ومستقبل الإدارة البيئية. وتشمل المجالات التي سيجري تناولها في إطار هذا التقييم عمليات المكاتب اليومية، وتنفيذ الأنشطة، والآثار المترتبة على الميزانية، وحشد الموارد، والشراكات، والاتصال. وأظهرت الجائحة أن التكنولوجيا والأدوات الحديثة يمكنها أن تساعدنا على تغيير طرق عملنا التقليدية مع المحافظة على نفس المستوى من الكفاءة وتخفيف البصمة البيئية لعملياتنا. وينبغي مواصلة تشجيع هذه الأساليب، بما في ذلك العمل عن بعد، والاستغناء عن الطباعة، وعقد الاجتماعات بالوسائل الافتراضية، والاستمرار فيها قدر الإمكان حتى بعد انتهاء الأزمة، بما يتماشى مع

عملية تحديث الإدارة البيئية العالمية التي يقودها برنامج البيئة من أجل الاستجابة الموحدة والجماعية للأزمات الدولية، بما في ذلك الأوبئة المنتشرة عالمياً، مع دعم خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

وبينما نستجيب لحالة الطوارئ التي فرضها كوفيد-19، ستستمر خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج البيئة في مسارها بشأن الأولويات والعمليات الرئيسية. وسنواصل السعي لتحقيق أهداف خطة عمل البحر المتوسط، التي لا تزال جميعها صالحة للتطبيق ومواكبة لأحدث التطورات. وقد يلزم إدخال تعديلات على وسائل التنفيذ أو الأنشطة، ولكن يتعين الإبقاء على الإطار العام.

ومن المتوقع لأزمة كوفيد-19 أن تؤثر على تنفيذ الأنشطة الميدانية، بما في ذلك الرصد البيئي، وتنفيذ المشاريع التجريبية، وأنشطة التدريب وبناء القدرات الوطنية، بسبب القيود المفروضة على السفر، والقيود على حركة التنقل في معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط. ولذلك، من الأهمية بمكان تحديد طرق بديلة للعمل مع البلدان لضمان استمرار أنشطة برنامج العمل على النحو الذي اعتمده مؤتمر الأطراف، وتحقيق النواتج المتوقعة، بما في ذلك إمكانية تعزيز تنمية القدرات في المؤسسات الوطنية للأطراف المتعاقدة.

ويمكن أن يمثل الوضع الحالي فرصة لتعزيز استخدام منبر التعلم الإلكتروني لبرنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط بواسطة نهج متكامل وتعاوني بين مختلف مكونات خطة العمل من أجل توفير مواد مواضيعية رفيعة المستوى للتعليم والتدريب من أجل ضمان توفير الدعم المناسب للأطراف المتعاقدة.

ويتسم دور لجنة الامتثال لاتفاقية برشلونة بأهمية أكبر في مرحلة الحوكمة ما بعد أزمة كوفيد-19، وذلك لضمان استمرار تنفيذ وإنفاذ الأطراف المتعاقدة للإطار القانوني والسياساتي لاتفاقية برشلونة التي ترعاها خطة عمل البحر المتوسط.

وقد تترتب على أزمة كوفيد-19 أيضاً آثار في الميزانية، لا سيما في الأجل المتوسط، وينبغي مواصلة تقييمها. ويمكن أن يُعاد تخصيص وفورات الميزانية الناجمة عن تنفيذ عدد محدود من العمليات وعقد الاجتماعات بالوسائل الافتراضية الإلكترونية أثناء الأزمة، وتوجيهها لدعم الأنشطة الرامية إلى تنفيذ الاستجابة الاستراتيجية لبرنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط من أجل التصدي لكوفيد-19 وبوجه خاص على المستوى القطري. وفي الوقت نفسه، من المهم مواصلة العمل عن كثب مع الأطراف المتعاقدة من أجل الحفاظ على مستوى عالٍ من الطموح والالتزام على الصعيد الوطني في تنفيذ الإطار البرنامجي لبرنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط. وتبرز أزمة كوفيد-19 أهمية الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في التصدي في الوقت المناسب للتدهورات الخطرة التي قد تسمح بحدوث الأزمات الصحية، التي تنشأ عن إفقار النظم الإيكولوجية وما يرتبط بذلك من مخاطر انتشار الأمراض المحمولة بالنواقل الممرضة؛ وينبغي تعزيز المساهمة الهامة التي تقدمها الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة بوظائفها في نهج توحيد الأداء في مجال الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الحفاظ على كفاءة برنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط في حشد الموارد الخارجية من خلال البرامج والمشاريع، وفي الوقت نفسه فإن إعادة توجيه بعض الأنشطة، على النحو المبين أعلاه، بما في ذلك العمل بشأن النفايات الطبية، والملوثات الجديدة/الناشئة والنفايات الخطرة، والاستجابات السياسية من أجل الانتعاش الريفق بالبيئة، وتقييم مسارات الأمراض والعوامل الممرضة، ونوعية مياه الاستحمام، وما إلى ذلك، قد تتيح فرصاً جديدة لحشد الموارد.

وستعزز خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج البيئة عملها في مجال الاتصال والدعوة من أجل إعادة البناء بشكل أفضل في المنطقة. وستُعد من أجل النشر ورقة سردية لبرنامج البيئة/خطة عمل البحر المتوسط تتناول الأولويات المحددة في هذه الوثيقة، وتراعي الحاجة إلى إذكاء الوعي بالروابط بين القضايا البيئية والصحة العامة مع التركيز بشكل خاص على سياق منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتوضح بعض العناصر التي أثارها الجائحة أهمية ولاية خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج البيئة، ويمكنها بالتالي أن تتيح فرصاً للظهور المؤسسي. وسيكون أحد الأهداف الهامة لحملة التوعية التي ستعد بالاشتراك مع مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال هو حشد اهتمام أصحاب المصلحة واجتذابهم لاغتنام الفرصة التاريخية لتحقيق نهضة رفيعة بالبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.